

المبحث الخامس

الأغلبية الصامتة

بداية ظهور المصطلح:

استخدم المصطلح بصورة واسعة في القرن التاسع عشر الميلادي للإشارة إلى الأموات، وشاعت عندها عبارة: (انضم للأغلبية الصامتة)، في إشارة إلى أن شخصاً ما توفي. وقد ذكر العبارة عام ١٩٠٢م قاضي المحكمة العليا الأمريكية، جون مارشال هارلان John Marshall Harlan عندما قال في كلمة له، وهو يتحدث عن الذين لقوا حتفهم في الحرب الأهلية الأمريكية: (لقد مضى منذ وقت بعيد قادة من طرفي الحرب الأهلية، مضوا إلى حيث الأغلبية الصامتة، تاركين ذكرى شجاعتهم الباهرة)^(١).

(1) ibid.

ويرجع الفضل في انتشار المصطلح بمعناه السياسي والإعلامي للرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون عقب استخدامه له في خطابه الشهير في الثالث من نوفمبر من عام ١٩٦٩م الذي خصصه للحديث عن الحرب في فيتنام، وقد أطلقت عليه بعض وسائل الإعلام «خطاب الأغلبية الصامتة The Silent Majority Speech».

ومما قاله نيكسون في ذاك الخطاب الشهير: (وفي هذا المساء... أخطبكم أنتم الأغلبية الصامتة من المواطنين الأمريكيين، وأطلب منكم الدعم والتأييد)^(١). وكان يقصد بـ «الأغلبية الصامتة» في خطابه: الأمريكيين الذين لم ينضموا للمظاهرات الكبيرة ضد الحرب في فيتنام في ذلك الوقت، ولم يشاركوا في الخطاب الإعلامي العام. وكان الرئيس نيكسون وكثيرون غيره يرون أن هذه المجموعة قد حُجبت في الإعلام بواسطة الأقلية ذات الصوت العالي. وهي أقلية كانت تطالب بسحب القوات الأمريكية فوراً من فيتنام، بينما كان الرئيس نيكسون. ومن أيده يرون أن هذه الخطوة ستجلب الهزيمة لأمريكا، وستكون كارثة على السلم العالمي. ومنذ استخدام نيكسون لهذه العبارة أشار الكثير من المحافظين إلى «الأغلبية الصامتة» بوصفها قوة ما زالت تتجاهلها وسائل الإعلام.

(1) <http://watergate.info/nixon/silent-majority-speech-1969.shtml>

مفهوم الأغلبية الصامتة :

ليس هناك تعريف محدد ودقيق لما يُقصد بالأغلبية الصامتة. فالعبارة ظلت، منذ أن أشاعها بصورة واسعة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في خطابه الشهير يوم ٣ نوفمبر ١٩٦٩م، تتداول هنا وهناك من قبل الساسة، والمتقنين، ووسائل الإعلام للإشارة إلى مجموعة ما، يُظن أن صمتها قد يؤدي أو قد أدى بالفعل إلى سيطرة مجموعة أخرى، وهم أقلية على قيادة أمر ما.

تقول بعض المصادر في تعريفها لمصطلح «الأغلبية الصامتة»، ومن بينها موسوعة «ويكيديا»: إنها تعني غالبية غير محددة من الناس في بلد ما أو ضمن مجموعة ما، لا يقومون بالتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم بصورة علنية»^(١).

المجتمعات التي تظهر فيها الأغلبية الصامتة :

تظهر الأغلبية الصامتة في المجتمعات التي تحكمها النظم الديمقراطية أو النظم الدكتاتورية على حد سواء.

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Silent_majority.

أولاً: المجتمع الديمقراطي:

تظهر الأغلبية الصامتة في المجتمع الديمقراطي في حالتين:

الحالة الأولى:

تتكون من شريحة كبيرة من المواطنين المشغولين بهمومهم اليومية ومشكلاتهم الشخصية، وهذه الشريحة يمكن أن تكون من النساء، أو طبقات المجتمع غير المتعلمة، أو سكان الريف، أي غالباً ما تكون شريحة غالبية في مجتمع ما لا تشارك في الحراك السياسي، على وجه الخصوص، ومن ثم لا تؤثر في عملية اتخاذ القرار. في هذه الحالة يتضح أنه ليس بالضرورة أن تكون الأغلبية الصامتة مكرهة على الصمت من النظام السياسي أو وسائل الإعلام، بل ربما تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية هي التي جعلتها تُصنّف بوصفها أغلبية صامتة.

الحالة الثانية:

أن تعتمد وسائل الإعلام - بإرادتها أو بالتواطؤ مع الحكومة - تغييب صوت الأغلبية وإقصاءه على الرغم من وجودها في مجتمع يتمتع مواطنوه بحرية الرأي والتعبير.

ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

١- ما ذكر أيام الرئيس نيكسون، حيث وجدت أغلبية صامته، لم تشارك بالرأي والتعبير فيما كان يجري في الحرب الأمريكية في فيتنام في ذلك الوقت.

٢- نجاح الإستراتيجية التي ظل يتبعها الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة طوال الأربعين عاماً الماضية في استمالة الأغلبية الصامته لصفوفه، ومن ثم نجاحه في الحفاظ على قاعدة الحزب.

٣- ما فعله الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن ومعاونوه من المحافظين في الترويج لما عرف بالحرب على الإرهاب من تضليل للرأي العام الأمريكي، أو عدم إتاحة الفرصة للأغلبية في التعبير عن رأيها.

ثانياً: المجتمعات الدكتاتورية ذات النظم الشمولية

وهي قسمان:

١- مجتمع شمولي: لا يسمح بالتعددية التي تتيح حرية في الرأي والتعبير، وتمارس فيه وسائل الإعلام إقصاءً مقصوداً

لكل من يخالف الحكومة أو يعارض توجهاتها، كما هو الحال في النظم الشيوعية أو النظم البعثية في بعض البلاد العربية.

٢- مجتمع شمولي يسمح بالتعددية الصورية (الشكلية):

وإنشاء الأحزاب السياسية، ويتيح قدراً من حرية الرأي والتعبير، كما هو الحال في بعض النظم الجمهورية والملكية في البلاد العربية (مصر سابقاً، والأردن والمغرب على سبيل المثال). لكن هذه الملامح الديموقراطية مقيدة بتوجهات النخب الحاكمة، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الشعب.

الأغلبية الصامتة والإعلام الجديد

منذ أن عرف السياسيون وصانعو القرار والمتخصصون في الإعلام السياسي والرأي العام مفهوم (الأغلبية الصامتة) وهذا المصطلح يحظى باهتمامهم ودراساتهم ومحاولات التعرف إلى العوامل المؤثرة فيه، ووسائل استنطاق أو إسكات الأغلبية الصامتة.

وقد ظل الحال كذلك عبر تطور وسائل الاتصال المختلفة إلى أن ظهر في بيئة الإعلام ما يعرف بوسائل الإعلام الجديد،

التي أتاحت حرية أكبر للمواطن ليعبر عن رأيه، وألغت الرقابة على ما ينشر، وألغت الفروق بين الأنظمة الديمقراطية والدكتاتورية المستبدة فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، وأصبح المواطن هو الرقيب على ما يقول وينشر.

لقد أسهمت وسائل الإعلام الجديد في التقليل من حالات ظهور الأغلبية الصامتة في المجتمع، بفضل التقنية الاتصالية التي تجاوزت مفهوم وسائل النشر التقليدية (الصحافة والإذاعة والتلفزيون)، والتي كانت تخضع حرية الرأي والتعبير فيها إلى توجهات النظم الحاكمة أو المؤسسات الإعلامية نفسها^(١)، سواء أكانت حكومية أم خاصة، واتخذت الأغلبية الصامتة من هذه الوسائل منبراً للتعبير عن رأيها بعيداً عن معايير الرقيب الذي كان عنصراً رئيساً في الممارسة الإعلامية طوال العقود الماضية.

(١) تتوجه الحكومات الآن إلى وسائل الإعلام الجديد لتتعرف على رأي الأغلبية التي لم تكن تعبر عن رأيها من خلال وسائل الإعلام التقليدية التي كانت تخضع لمعايير الحكومة في وقت مضى. تحاول هذه الحكومات أن تتعامل مع واقع الممارسة الإعلامية الجديدة الذي فرضته التقنية الاتصالية الحديثة، فأنشأت مراكز لرصد ما ينشره المواطنون في هذه الوسائل، ومن ثم تحليله للوصول إلى معرفة التوجهات العامة التي تشغل الرأي العام وتمثل صدارة اهتماماته لتستفيد من نتائج التحليل في التعامل الإيجابي، وأحياناً السلبي، مع تلك التوجهات.

وعلى الرغم من ظهور الإعلام الجديد وتفاعل المواطنين مع قضايا مجتمعهم ومشكلاته عبر شبكات التواصل الاجتماعي إلا أن الأغلبية الصامتة لا تزال موجودة، وتظهر في حالات معينة. وسبب وجودها هو أن العوامل التي أدت إلى ظهورها لا تزال موجودة، ومن ذلك خوف المواطن من العقوبة، وعدم الاهتمام والمبالاة بما يجري في المجتمع. وربما يكون عدم اهتمام المواطن بما يجري في المجتمع مرتبطاً بخوفه من عواقب التعبير عن رأيه، أو اعتقاده بعدم الجدوى من التعبير عن الرأي، إذا لم يحدث أثراً أو تغييراً يرجوه المواطن.

